كلمة ونص

ميشيل خياط

الكهرباء أولاً

أعطى إطلاق السيد الرئيس بشار الأسد لمشروع توليد ١٠٠ ميغاواط من الكهرباء من الشمس مؤخراً، دفعاً كبيراً للملف الكهرباء المأزوم في سورية.

ثمة علاقة وثيقة جداً مابين الواقع الاقتصادي الراهن، وما ينجم عنه من ضائقة معيشية غير مسبوقة لدى الأغلبية العظمى من المواطنين السوريين، وانخفاض الإنتاج في القطاعين الصناعي بشكل خاص والزراعي بشكل عام.

ويتطلب النهوض الإنتاجي: الكهرباء.

ثمة مثال مهم جداً أشار إليه معاون وزير الصناعة أسعد وردة في حديث لإذاعة محلية مؤخراً، أوضح في سياقه أن مصنع حديد حماة (وهو مصنع حكومي)، يحتاج إلى ٦٠ ميغا واط، أي ٧٠ بالمئة من حصة حماة من الكهرباء، ولأننا لا نستطيع ترك ١,٥ مليون مواطن لمدة ساعة بلا كهرباء، فإننا نشغل المعمل بنسبة ١٥بالمئة من طاقته، لإنتاج حديد البيليت!!

طاقة المعمل ٢٨٨ ألف طن، تشغله بـ٥٠-٦٠ ألف طن فقط لقرابة ٣٠ مليار ل. س في السنة حسب أسعار ٢٠٢٠ (انتهى الاقتباس).

بمعنى أننا نخسر من مصنع حكومي واحد بسبب عدم توافر الكهرباء ١٥٠ مليار ليرة سورية في السنة تقريباً، ونحن بحاجة فائقة إليها، وثمة مصانع كثيرة متوقفة لغياب الكهرباء وعدم جدوى التشغيل على نسب ضئيلة.

لعلها صفحة جديدة ستفتح مع توليد الكهرباء بالطاقة «المساعدة»، الشمس أو الرياح، عبر تشاركية ما بين القطاع الخاص والدولة السورية التي تقدم للمستثمرين، شبكات النقل، من أبراج وأسلاك، وتشتري إنتاجهم من الكهرباء بسعر مربح لهم، لا علاقة له بسعر بيع الكهرباء للمستهلكين في سورية.

واضح أن هذا الحل إسعافي وسريع، لكنه ليس إلغاء للمحطات الحرارية أو البخارية التي تعمل على النفط أو الغاز، ففي الأفق القريب إضافة ممتازة ٤٠٠ ميغا من محطتي حلب واللاذقية الجديدة.

ومن المؤسف أن المشكلة لا تقتصر على المحطات بل تتأثر بعدم توافر الوقود، ففي الأول من أيلول الفائت قال وزير الكهرباء إن إنتاجنا انخفض إلى ١٩٠٠ ميغا بسبب التراجع غير المسبوق في توريد الغاز.

وهذا ما يعطي الطاقات البديلة أو المساعدة أهمية استثنائية في سورية، كبلد يعاني من احتلال أميركا لحقوله النفطية وسرقتها للنفط السوري يومياً.

وفي سياق السعي إلى تنفيذ الخطة السورية حتى العام ٢٠٣٠ والمقدرة بـ١٥٠٠ ميغا واط من الكهرباء من الشمس والهواء، يكتسب قسم الطاقات المتجددة المحدث في العام الدراسي الجاري في الكلية التطبيقية في جامعة دمشق أهمية فائقة، ونأمل إدخال مهنة الطاقات المتجددة على برامج مدارسنا الصناعية في وزارة التربية، ما يوفر المزيد من الموارد البشرية سواء للمتابعة مباشرة في الكلية التطبيقية في اختصاص ألفوه، أو في المعاهد المتوسطة وهي كثيرة في التربية والتعليم العالي وأتاح لها القانونان ٣٨ للعام ٢٠٢١ و٣٩ للعام ٢٠٢٢، أن تنتج وتبيع أو أن تصون. وأظن أن الأسواق بحاجة ماسة لخبرة ومهارة، بأسعار منطقية معقولة.

وما من شك أن المنعطف الكبير المتوقع، على هذا الصعيد السريع والمكلف وهو الطاقات البديلة، سوف يسهم في تقليص التلوث المسبب للاحتباس الحراري، فحسب د. سنجار طعمة الخبير في هذا المجال ومعاون وزير الكهرباء فإن كل طن فيول عندما يحترق لتشغيل المحطة الكهربائية، ينجم عنه ثلاثة أطنان من الغاز الأسود ثاني أوكسيد الكربون، المعروف عنه أنه لا يغادر الغلاف الجوي للأرض ويبقى ملازماً له وهو حار.

فوائد كثيرة منتظرة، تخفف الضغط على كهرباء البيوت التي تستهلك ٤٨ بالمئة من إنتاج الكهرباء في سورية، وتسهم في تقليص التقنين الخانق.

نقص بالكتب في مدارس حماة

مدير التربية: بسبب زيادة أعداد طلاب التعليم الأساسي ٢٠ بالمئة تم تدوير كتب بنسبة ٨٠ بالمئة!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ أولياء تلاميذ وطلاب من حلقتي التعليم الأساسي الأولى والثانية لـ«الوطن»، أن مشكلة الكتب المهترئة، والنقص في بعض الكتب تؤرقهم مثلما تؤرق أبناءهم، فالعديد من الكتب التي استلمها أبناؤهم من مدارسهم، غير صالحة للدراسة من كثرة تدويرها من عام لعام، وهو ما أدى لاهترائها.

وأوضحوا أنها إضافة لاهترائها وعدم صلاحيتها، فمعظمها محلولة فيها الأسئلة والتدريبات، ما يفقدها الوظيفة التعليمية. ولفت آخرون إلى نقص في بعض الكتب وخصوصاً الانكليزي للسابع والثامن. وذكروا أنهم عند مراجعتهم المدارس للسؤال عن هذه الكتب والنقص، وإمكانية تأمينها لأولادهم، كان المعنيون بتلك المدارس يجيبونهم بعدم توافر الكتب الجديدة بمستودع الكتب المدرسية المركزي بحماة، وفي مستودعات المناطق.

وفيما يتعلق بالكتب المهترئة، كان رد المعنيين على الأولياء: «الجود من الموجود»، وأن التعليمات الوزارية تقضي بتوزيع كتب قديمة وأخرى جديدة للتلاميذ والطلاب، لعدم إمكانية توفير نسخ جديدة بشكل كامل. وذكر عدد من أهالي التلاميذ والطلاب، أن الكتب المدورة القديمة الموزعة لا تصلح للدراسة بأي شكل من الأشكال، لذلك اضطروا مرغمين لا أبطالاً لشراء نسخ كتب جديدة لأبنائهم، وهو ما كبدهم نفقات مدرسية إضافية مرهقة، لكون أسعار الكتب التي رفعت مؤخراً عالية.

وبين عدد قليل من أهالي الطلاب أنهم اشتروا لأبنائهم كتباً جديدة، كي يرغبوهم بالدراسة والمدرسة، رغم أسعارها المرتفعة، ولكن بعض الكتب لما تزل ناقصة وغير متوافرة بالمستودعات ومنها كتاب الانكليزي لصفي السابع والثامن.

وعزا مدير التربية في حماة يحيى منجد نقص الكتب، إلى زيادة أعداد تلاميذ وطلاب التعليم الأساسي في هذا العام الدراسي، بنسبة ٢٠ بالمئة عن العام الدراسي الماضي.

> فرع مؤسسة الطباعة: النقص قيد المعالجة

وبيَّنَ لـ«الوطن» أنه تم تدوير كتب بنسبة ٨٠ بالمئة، لتأمين حاجة مدارس المحافظة منها.

وتوفير الكتاب المدرسي للتلاميذ والطلاب. وأوضح أن النقص في قسم بسيط من الكتب فقط، وكل ما يرد من العاصمة عن طريق المؤسسة العامة للطباعة والكتب المدرسية، ينقل يومياً للمستودعات الفرعية بمناطق المحافظة، ليصار إلى توزيعها للمدارس وسد النقص.

ومن جانبه، كشف مصدر في فرع مؤسسة الطباعة والكتب المدرسية بحماة لـ«الوطن» أنه تم الطلب من مدارس المحافظة بتزويد الفرع بالكتب الناقصة ليصار إلى تأمينها، برفعها للمؤسسة العامة وللوزارة.

وبيَّن أن نقص الكتب بالمدارس يتابع بشكل يومي، وكل كتلة ترد للمحافظة توزع للمستودعات الفرعية بمناطق المحافظة. وأوضح أن معظم الكتب متوافرة باستثناء كتاب اللغة الانكليزية لصفي السابع والثامن.

ولفت إلى أن سيارات المؤسسة تنقل الكتب التي ترد من دمشق للمناطق فوراً، وليس هناك أي مشكلة بالنقل، وأشار إلى أن أزمة نقص الكتب قيد المعالجة.

رغم مضي شهر على بدء العام الدراسي بعض المدارس في السويداء ما زالت مغلقة!

السويداء- عبير صيموعة

رغم انقضاء حوالي شهر على بدء العام الدراسي إلا أن مدارس المناطق الواقعة على تخوم بادية المحافظة ما زالت أبوابها مغلقة بسبب عدم تأمين وسيلة نقل للمعلمين المُفرَزين إلى مدارس تلك القرى في «الشعاب، وأم شامة، وقفزان» جنوباً وقرى شنوان والأصفر –المسطرة – شهيب الجنوبي والشهيب الشمالي شرقاً، الأمر الذي أثار استياء الأهالي هناك من جراء التأخير في تأمين الكادر التدريسي المخصص لمدارس أبنائهم، فضلاً عن عدم تأمين وسيلة لنقل الكادر إلى تلك المدارس رغم محاولة أهالي بعض تلك القرى تقديم سيارة تعود ملكيتها لأحد أبنائهم إلا أن أصحاب القرار في المحافظة لم يستطيعوا فرزها إلى تلك القرى تحت ذريعة عدم امتلاكها نمرة الترسيم في نقل السويداء.

رؤساء المُجمعات التربوية التي تتبع لها تلك القرى سواء في منطقة صلخد أو شهبا أكدوا لـ«الوطن» أن دور المجمعات التربوية هو تأمين الكوادر التدريسية للمدارس حيث تم تأمين الكوادر وهي جاهزة للتعليم في مدارس هذه القرى إلا أن المشكلة هي عدم توافر أي وسيلة نقل على خط سير هذه القرى لنقل المدرسين ما أبقى الدوام في مدارسها معلقاً إلى حين تأمين وسيلة نقل.

رئيس بلدية قيصما أنور الأطرش، التي تتبع لها قرى الشعاب، وأم شامة، وقفزان أوضح لـ«الوطن» أن مدارس القرى المذكورة آنفاً لم تُشرع أبوابها بالفعل منذ بداية العام الدراسي، نتيجةً لعدم تَمكن المعلمين من الذهاب إليها لافتقاد المنطقة وسيلة نقل لتأمين تنقلهم ونقل أهالي المنطقة ككل، لافتاً إلى أنه تم التعاقد خلال اليومين السابقين مع أحد السرافيس على أن تكون تكاليف النقل مناصفة بين الأساتذة الوكلاء هناك وبين المجتمع الأهلي لضمان تأمين نقل المعلمين إلى مدارس تلك القرى على أن تفتح المدارس أبوابها مع بداية الشهر الحالي وخلال يومين على أقل تقدير.

بدورها رئيسة بلدية الأصفر مريم المحارب، التي تتبع لها قرى شنوان والأصفر –المسطرة – شهيب الجنوبي والشهيب الشمالي أكدت لـ«الوطن» أنه بعد التأخير الذي حصل بافتتاح مدارس المنطقة والبدء بالعام الدراسي تم التعاقد فعلياً مع أحد السرافيس لتأمين نقل المعلمين إلى قرى المنطقة بعد العمل على تأمين الكادر التدريسي لجميع تلك المدارس حيث تمت تغطية تكاليف النقل عن طريق الموازنة المستقلة وبدعم من محافظ السويداء، مشيرة إلى أنه من المفترض افتتاح مدارس المنطقة منتصف الأسبوع الحالي أو قبل نهايته ريثما يتم تفعيل مخصصات السرفيس من الملازوت بعد التواصل مع شركة محروقات.

سقف القروض ١٠ ملايين ليرة في التسليف الشعبي وبفائدة ٢ بالمئة يتحملها الجريح

العرنجي لـ«الوطن»: تخفيض الفوائد على قروض الجرحى يتحملها الصندوق

محمود الصالح

بين المدير العام للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي أن آلية وشروط حصول الجرحى على القروض التشغيلية أو الإنتاجية من المصارف العامة لم تتغير، وبقيت معايير المصارف في منح القروض ذاتها، وأن الذي تغير هو تحمل صندوق المعونة نسبة كبيرة من الفائدة بناء على قرار مجلس إدارة الصندوق.

وأشار العرنجي في تصريح لـ«الوطن» إلى أن قرار رفع نسبة تحمل الصندوق للجزء الأكبر من الفائدة عن القرض الذي يحصل عليه الجريح جاء بعد نقاشات جرت بين مشروع جريح الوطن وصندوق المعونة الاجتماعية، لزيادة تمكين الجرحى اقتصادياً ودعمهم في أعمالهم الإنتاجية، وتوفر هذه الخطوة بيئة أوسع وأكثر جدوى لمصلحة جرحى الحرب، سواء بإقامة مشاريعهم الإنتاجية والاقتصادية الصغيرة، أو من جهة توسيع مشاريعهم القائمة، أو إحياء مشاريعهم المتعثرة، بما يساعد في تحقيق الاستقلالية المادية للجريح وتمكينه اقتصادياً.

كما وافق مجلس إدارة الصندوق على تشميل المسرحين من خدمة العلم منذ ٢٠١١/٣/١٥ حتى الآن بمن فيهم المسرحون العاملون الدائمون أو المتعاقدون بعقد سنوي لدى الجهات الحكومية ببرامج الإقراض التي ينفذها الصندوق حرصاً على إتاحة الفرصة للجميع من دون استثناء للاستفادة من هذه البرامج.

وعن آلية التخفيض بين المدير العام أنه يتم تخفيض نسبة تحمل جميع الجرحى المنضمين لمشروع جريح الوطن من الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف العامة (الزراعي التعاوني، التسليف الشعبي) لتصبح ٢ بالمئة لجرحى العجز الكلي وتحت الكلي و٥ بالمئة لجرحى العجز الجزئي، على أن يتحمل الصندوق النسبة المتبقية بموجب الاتفاقيات الموقعة مع تلك المصارف وفق الاشتراطات المقررة لديها للحصول على القروض. وقرر المجلس زيادة نسبة تحمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية من الفائدة المقررة على القروض التي يحصل عليها جميع الجرحى المنضمون إلى مشروع جريح الوطن بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الصندوق والمصارف الخاصة (الوطنية للتمويل، الإبداع) لتصبح ٨ بالمئة بدلاً من ٦ بالمئة.

وأضاف: إنه تم توقيع الاتفاقيات بين الصندوق والمصارف الحكومية والخاصة والفئات المستفيدة منها عديدة منها المصارف العامة (الزراعي التعاوني، التسليف الشعبي) والخاصة (الوطنية للتمويل، الإبداع) والمصرف الصناعي، وتم تعديل الاتفاقيات بعد رفع سعر الفائدة نتيجة قرار مجلس النقد والتسليف حيث اعتبر نسبة ١١ بالمئة هي نسبة تكلفة، ومن ثم رفعت المصارف نسبة الفائدة فوق نسبة ١١ بالمئة، فمثلاً مصرف التسليف الشعبي قام برفع نسبة الفائدة إلى ١٢ بالمئة بعد أن كانت ٩ بالمئة باتفاقية الصندوق معه، والمصرف الزراعي التعاوني رفع نسبة الفائدة إلى ١٥ بالمئة للقروض المتوسطة الأجل أي مدة سدادها ٥ سنوات، وهذا ما استدعى تعديل اتفاقيات الصندوق مع هذه المصارف لتعديل نسبة الفائدة مع بقاء نسبة تحمل الصندوق نسبة فائدة ٦ بالمئة مع جميع المصارف بما فيها مصرف الوطنية ومصرف الإبداع اللذان رفعا نسبة الفائدة إلى ١٦ بالمئة.

وأوضح بالنسبة للجرحى علينا تعديل الاتفاقيات من جديد فمثلاً بالنسبة لمصرف التسليف ستتم عملية التعديل ببساطة وبشكل سريع لكون سعر الفائدة لديه ١٢ بالمئة للقروض المتوسطة الأجل و١١,٥ بالمئة بالنسبة للقروض القصيرة الأجل التي مدة سدادها ستة واحدة، وبالنسبة للمصرف الزراعي علينا أولاً تخفيض نسبة الفائدة لتصبح ١٢ بالمئة للجرحى فقط ومن ثم نعدل الاتفاقية مع مصرف الزراعي والتعاوني ومصرف التسليف بالآلية نفسها وهي أن يتحمل الجريح من نسبة العجز ٧٠ بالمئة فما فوق ٢ بالمئة كنسبة فائدة ويتحمل الصندوق ما تبقى من الفائدة، وبالنسبة للمصارف الخاصة عملية التعديل بسيطة وسريعة، نعدل بملحق سريع بحيث نرفع نسبة تحمل الصندوق إلى ٨ بالمئة نسبة فائدة ويتحمل الجريح ما تبقى من الفائدة، وبالنسبة للجرحى نسبة عجز بين ٤٠-٦٩ يتحمل الصندوق مع مصرفي التسليف والزراعي التعاوني نسبة فائدة أعلى من السابق بحيث لا يتحمل الجريح سوى نسبة فائدة ٥ بالمئة.

وعن الآليات الناظمة للعملية بين العرنجي أنها محددة ويتم التقدم لفروع الصندوق بالمحافظات وتم نشر دليل شامل لعملية الاستفادة من الاتفاقيات الميرمة مع المصارف الخاصة والحكومية ضمن إطار برنامج الإقراض المدعوم الذي ينفذه الصندوق.

وعن السقف الذي يمكن أن يحصل عليه جريح الوطن بين المدير العام أن سقف القروض في مصرف الإبداع ومصرف الوطنية والمصرف الزراعي التعاوني هو ٥ ملايين ليرة سورية وفي مصرف التسليف الشعبي ١٠ ملايين ليرة سورية لكن متطلبات الحصول على القرض لدى مصرف التسليف الشعبي معقدة ومكلفة جداً أكثر من باقي المصارف. وتختلف الضمانات من مصرف لآخر، فمثلاً الضمانات لدى مصرف الوطنية ذات مرونة كبيرة فهي نوعان النوع الأول كفالات شخصية أي كفالة عاملين في الدولة والنوع الثاني ضمانة عينية، أما عقار ملكيته ٢٤٠٠ سهم مفرز طابقياً، وبالنسبة لمصرف الإبداع فهي شبيهة بمصرف التسليف الشعبي وبالنسبة للمصرف الزراعي التعاوني بالنسبة للقروض القصيرة الأجل مدة سدادها عام فهي لا تقبل إلا الكفالات الشخصية أي كفالة موظفين، أما للقروض المتوسطة الأجل فهي ضمانة عينية حصراً.